مجلة تنمية الرافدين

**اسم المقال:** المديونية والزراعة العربية المتضمنات الاقتصادية
**اسم الكاتب:** م.د. ايمان مصطفى رشاد مصطفى
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3327
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/02 19:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠٠ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠
ص ص[١٠١-١١٥]

# المديونية والزراعة العربية
## المتضمنات الاقتصادية

**الدكتورة ايمان مصطفى رشاد مصطفى**
مدرس -قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد -جامعة الموصل
Ermostafa2000@yahoo.com

**المستخلص**

**منذ زمن بعيد وثروات العالم النامي وبضمنها الدول العربية في استنزاف مستمر، وأصبحت الديون وكيفية تسديدها جزءاً من عملية استنزاف ثروات هذه الدول، وبالتالي أصبح هذا الدين آلية دقيقة للهيمنة وأداة جديدة للتحكم في موارد الغير، وعملت على حرمان الشعوب من أهم الاحتياجات الضرورية والأساسية، وعليه أصبح هذا الدين الأمر الأساسي الذي يقف في وجه التنمية المستدامة. إن من أهم الأسباب التي جعلت هذه المديونية تتفاقم هو عدم العناية بالقطاع الزراعي، والذي يعد من أهم القطاعات في البلاد العربية، ويعتمد عليه الكثيرين في المجتمع، ومن ثم فإن إهماله وعدم الاهتمام به أدى إلى تخلف هذا القطاع وتأخره ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي للبلدان العربية، فضلاً عن أن هذه الدول ركزت على قطاعات ومشاريع لم تسهم بالنمو بالقدر المتوقع، وسوء إدارة هذه الديون في هذه الدول، إذ أن أغلب القروض ذهبت إلى الجوانب غير الإنتاجية والترفية أكثر من الجوانب الإنتاجية، فجاءت أهمية البحث من أن قضية الديون الخارجية قضية عربية موحدة، إذ تعالت في الآونة الأخيرة أصوات المطالبة بالحد منها وإعادة جدولتها أو إلغائها، وأصبح التخلص منها هدفاً لهذه الدول. وعليه هدف البحث إلى قياس وتحليل أثر هذه الديون على قطاع الزراعة العربي، وافترض البحث أن لهذه الديون آثاراً غير مرغوبة على اقتصادات الدول وقطاعاتها ولاسيما قطاع الزراعة، إذ لم توظف بصورة صحيحة، وجاءت مشكلة البحث حول عدم وجود آليات أو استراتيجيات معينة للتخلص من عبء هذه الديون وتقليل آثارها العديدة، وبعد استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية في التحليل تبين أن إحدى أهم المتغيرات الرئيسة المؤثرة سلباً على قطاع الزراعة في العديد من الدول العربية هي المديونية، وذلك بحسب النتائج المستحصلة.**

**الكلمات المفتاحية: المديونية العربية، الزراعة والمديونية، الزراعة العربية.**

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٩/٦/٢٢ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٩/٦/٢٩

# Debts and Arab Agriculture: Economic Elements

**Iman M. Mostafa (PhD)**
Lecturer
Department of Economics
University of Mosul
Ermostafa2000@yahoo.com

## Abstract

Since old times, the developing world countries have been in continues attrition. The debts and the payments have become a part of global fortunes attritions of these countries. Therefore, this sort of debt has become acute automation for practicing coercive power and a new strategy to control the other resources. Debts have sought to deprive populations from the prerequisites, hence, it become the most crucial hinder of preventing the sustainable development. One of the most magnificent reasons of debts aggravations is ignoring the agricultural reasons, it is one of the most essential sectors in Arab countries depended by many in the society. The ignorance of this sector had led to the limited participation in the local gross of Arab countries. These countries have demonstrated projects with unpredictable low income. The maladministration of these debts made many loans went to unproductive and entertainment sectors than the productive ones. The importance of this research have been mapped through the issue of foreign loans that is a unified Arabic issue itself, several votes have been gradually transcended to re tabulate, or abrogate them. The aim of the current research is to measure and analyze the effect of these debts on the agricultural sector. It is hypothesized that these debts have undesirable effects on the economies of these countries almost the agricultural ones. The problem of the research on that there are no actual strategies and procedures to terminate the burdens of debts and extenuate the effects. Statistical analysis has been used to saw that the most important variables affecting negatively in the agricultural sector in several Arab countries is the debts.

**Key Words**: Arab debt, Agriculture and debt, Arab agriculture.

**المقدمة**

هناك سؤال واحد يطرح دائماً كلما بدأنا الحديث عن الديون العربية، وهو (كيف يمكن للدول العربية أن تخفف من ديونها وذلك للسير في طريق التخلص منها نهائياً؟) ولكن تبين أنه ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال.

إن الديون العربية أخذت تزداد وتتضاعف وتؤثر في جميع جوانب إقتصادات الدول العربية، وبالأخص الجوانب الحيوية مثل الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات المكونة للهياكل الاقتصادية، لقد أصبحت الديون الشغل الشاغل لسياسي واقتصاديي الوطن العربي، وأصبحت هي القضية الأساسية في جميع اللقاءات العربية والعالمية مابين الحكومات أو المؤسسات أو الهيئات الدولية، وهي ليست ظاهرة جديدة وإنما قديمة مرتبطة بالاقتصاد النقدي عموماً، وبالتبادل الدولي خصوصاً.

سيحاول هذا البحث التركيز على هذه المشكلة، والتركيز على أثر هذه الديون على قطاع حيوي ومهم، ألا وهو القطاع الزراعي العربي، لذا فقد جاءت **أهمية البحث** من خلفية الاهتمام العربي الواسع بقضية الديون الخارجية وأبعادها وتأثيراتها على القطاعات المختلفة ومن ضمنها القطاع الزراعي موضوع البحث، أما عن **هدف البحث** فيقوم على أساس قياس وتحليل أثر الديون الخارجية في الزراعة العربية.

وجاءت **فرضية البحث** من أن للديون الخارجية آثاراً غير مرغوبة على القطاعات الاقتصادية العربية وتحديداً على قطاع الزراعة، وكانت **مشكلة البحث** تدور حول عدم وجود استراتيجيات معينة للتخلص من عبء هذه الديون وتقليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول المذكورة، أما عن **منهج البحث** فهو منهج تحليلي وقياسي لأثر الديون الخارجية في قطاع الزراعة العربي.

**المديونية الخارجية العربية .....(منظور عام)**

لقد بدأت مشكلة الديون عندما نالت أغلب الدول العربية والنامية استقلالها، وبدأت ببناء اقتصاداتها وتحسين البنى التحتية لبلدانها وتنمية قطاعاتها المختلفة، وذلك بالاعتماد على برامج معينة تساعدها في النهوض من الواقع الذي كانت تعيش فيه (جنوحات، ٢٠٠٦، ١)، ولقد واجهت العديد من الدول العربية فخ المديونية الخارجية، وبلغت قيمتها مستويات حرجة باتت تؤثر في الوضع الاقتصادي العام، فضلاً عن تأثيرها في الوضع السياسي والاجتماعي في هذه الدول (المصطفى، ٢٠٠٣ ،١)، وعندما سارت هذه الدول في طريق الاستدانة كانت تظن أنها قادرة على الاستفادة من هذه الديون في برامج التنمية المختلفة، وكانت تظن أنها ستقوم بتسديد هذه الديون وفوائدها، إلاّ أن الذي حدث هو العكس، فلم تحقق أهدافها الاقتصادية، ولا هي أصبحت قادرة على تسديد مابذمتها من ديون خارجية، بل وحتى الديون الداخلية (الحمداني، ٢٠٠٥، ١).

وأصبحت مشكلة الديون الخارجية من أعقد المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية، بل وازدادت هذه الديون وتضاعف حجمها من حقبة إلى أخرى، فبعد أن كانت لاتتجاوز الـ (٤٩ مليار دولار) سنة ١٩٨٠ بلغت (١٤٤ مليار دولار) في سنة ٢٠٠٠، ووصلت إلى (١٨٨ مليار دولار) في السنوات اللاحقة للتاريخ المذكور، وارتفعت قيمة المديونية سواء الداخلية منها والخارجية مجتمعة لكافة البلدان إلى (٥٦٠ مليار دولار) منها (٤٠ مليار دولار) يتم خفضها ودفعها للمديونية الخارجية (العثيم، ٢٠٠٥، ١ -٣) (اخوان اون لاين، ٢٠٠٥، ١ -٤).

إن الدول العربية ما كانت لتسير في هذا الطريق الوعر لولا العديد من الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية، والتي كانت السبب الأساس في التخلف التنموي الذي تمر به، فضلاً عن دخول هذه الدول في دوامة من الضغوطات الخارجية، وعلى العكس من ذلك كانت دول الليبرالية الغربية في أوج نشاطها الاقتصادي، وكانت ولا زالت تحقق فائضاً من الموارد المالية، وبالتالي أصبح لديها سيولة نقدية غير طبيعية، والذي بدوره أدى إلى حدوث موجات من نقل الأموال على شكل قروض تسابقت إليها البنوك التجارية المختلفة، وذلك لإمداد الدول ذات العجز المالي وبضمنها الدول العربية، ذلك لكي تتخطى هذه الدول مشاكلها المختلفة، إلاّ أن المشكلة الكبرى أن هذه الدول آمنت بأن هذا الحل هو الذي سيخلصها من هذه المشاكل والصعوبات، وبالتالي فإن هذا الطريق يعد مناسباً لتحقيق التنمية المستدامة، إلاّ أنه سرعان ماوجدت هذه الدول نفسها في دوامة من القروض الدولية المتضاعفة، والتي لاتستطيع سدادها، فضلاً عن التخلف المستمر في أغلب قطاعاتها الاقتصادية، ومن الملاحظ أنه وحتى بعض الدول النفطية لم تسلم من هذه الاشكالية (الفايدي، ٢٠٠٥،١ -٤). ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية المدينة لا تشمل ست دول منتجة للنفط (السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، ليبيا)، لأن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا تعد هذه الدول مدينة من

منظور الوضع الصافي للمديونية، إذ أن الصعوبات المالية التي تمر بها هذه الدول مجرد صعوبات مؤقتة ترتبط بالتدفقات النقدية أكثر منها صعوبات جذرية في هياكلها الاقتصادية. كما أن هذه الدول (عدا العراق) تفضل الاقتراض المحلي نظراً لتوفر السيولة المحلية، ولكونه أقل حساسية من الاقتراض الخارجي (طاحون، ٢٠٠٣، ١ -٥).

إن السؤال المطروح هنا هو: ماهي العوامل المسؤولة عن وقوع الدول العربية في فخ المديونية؟ وما هي الآثار التي صحبت ذلك؟ وما هي الاستراتيجيات التي يجب إتباعها للخروج أو التخفيض من وطأة هذه الديون؟

**أسباب الديون الخارجية**

إن الأسباب التي كانت وراء المديونية العربية بعضها داخلية، والأخرى خارجية:

**الأسباب الداخلية**

التضخم الذي أثر في قيمة العملات الوطنية، فضلاً عن الركود الاقتصادي الداخلي أي المحلي أو الخارجي أي العالمي. وعبء المديونية الخانق، إن مثل هذه الأمور أثرت وبشكل كبير على معدلات النمو حيث وصلت في بعض الدول العربية إلى مادون الصفر، وهذا ما أثر على قطاعات حيوية كقطاع الغذاء، حيث بلغت الفجوة فيه (٢٠ مليار دولار)، (الجزيرة نت، ٢٠٠٦، ١ -٥)، فضلاً عن سوء تقدير الأمور والأوضاع الداخلية للبلدان المقترضة، حيث أن من المفروض أن تكون الأموال المقترضة طريقة لتنمية القطاعات الحيوية، إلاّ أن الذي حدث هو سوء التخطيط وتغير الظروف والسياسات الاقتصادية، وأصبحت بالتالي سبباً في فشل العديد من المشاريع التنموية والتي تم اقتراض الأموال لأجلها، كما أن هناك أسباباً داخلية أخرى مثل الفساد والاستهلاك الترفي (العثيم،٢٠٠٥، ١ -٣)، (عباس، ٢٠٠٩، ١ -٤)، فضلاً عن دافع الاستثمار من أجل التنمية، إذ إن الأخيرة تتطلب رؤوس أموال وتكنولوجيا متقدمة وهو مالم توفره الدول النامية، مما اضطرها إلى الاقتراض لشرائها، ومن الأسباب الداخلية المهمة أيضاً الإنفاق الخاطئ، إذ أن الجزء الأكبر من القروض لم يخصص للتنمية بل خصص لشراء المعدات العسكرية وتمويل مشاريع ضعيفة الإنتاجية، وهذا مابين أنه لاعلاقة للتنمية بأزمة الديون الخارجية العربية (نعوش، ٢٠٠٣، ١ -٥)، ويمكن عد تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج والذي أساسه الفساد الإداري والمالي والسياسي من أهم أسباب الديون الخارجية وتراكمها وفشل التنمية (عبود، ٢٠٠٩، ٢)، ومن أهم وأخطر أسباب الديون الخارجية هو موضوع بحثنا هذا، وهو إهمال القطاع الزراعي والاهتمام بالقطاعات الأخرى مثل الصناعة والخدمات وكما سنبينه لاحقاً (عبد الدائم، ٢٠٠٣، ٥ -٧).

**أسباب خارجية**

من الأسباب الخارجية التي أدت إلى تفاقم مشكلة الديون الخارجية العربية هي انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية، إذ أنه من المعروف أن الدول العربية هي من الدول المصدرة للمواد الأولية الخام إلى الأسواق الدولية، وبالتالي فإن أي انخفاض في أسعار هذه المواد سوف يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات السلعية (العثيم، ٢٠٠٥، ٢ -٥)، أي سيكون هناك تدهور لشروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه الموارد، وهذا ماسيؤدي إلى الميل إلى الاستدانة من الخارج (الفايدي، ٢٠٠٥، ٧ -١٠)، ومن الأسباب الخارجية أيضاً هو

الارتفاع في أسعار الفائدة إذ أن الارتفاع الشديد الذي طرأ عليها في أسواق المال الدولية أدى دوراً كبيراً في زيادة أزمة المديونية، إذ أن لهذا الارتفاع أثراً بالغاً في خدمة الدين العام وفوائده (ولد عبد الدائم،٢٠٠٦، ٥ -٨)، فضلاً عن أسباب أخرى مثل الركود والتضخم العالميين، حيث أن الدول العربية وكحال معظم الدول النامية مندمجة في النظام الاقتصادي العالمي، أي إنها ذات تبعية اقتصادية للدول المتقدمة (العثيم، ٢٠٠٥، ٢)، (توسان وداميان، ٢٠٠٥، ٤٧ -٥٠)، فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية، لذا فإن أي أزمة تحدث في هذا النظام الاقتصادي العالمي تؤثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية للدول العربية (الفايدي، ٢٠٠٥، ٨ -١٠).

إن كل الأسباب المذكورة سواء كانت داخلية أو خارجية أسهمت وبشكل كبير في تفاقم مشكلة المديونية، بل إنها تركت أثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية على البلدان المدينة (العربية).

وعليه فإن أزمة المديونية العربية الخارجية هي أزمة خطيرة، كان من أهم مسبباتها عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية المتبعة في الواقع الاقتصادي العربي مع خصوصيات هذه الدول، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات والتقارير العربية والعالمية، لذا فإن هذه الأزمة ليست أزمة سيولة دولية، وإنما هي أزمة ذات علاقة كبيرة بصميم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي السائد في تلك البلدان (ولد عبد الدائم، ٢٠٠٥، ٧ -٨) (توسان وداميان،٢٠٠٥، ٦٠ -٦٥).

**المديونية الخارجية وقطاع الزراعة العربي**

أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث أن غالبية الدول العربية وبالرغم من توافر كافة عناصر الإنتاج الزراعي، من أرض خصبة ومياه كافية، إلاّ أنها أهملت هذه الثروات ولازالت تهملها، وتقوم بإنهاك ميزانيتها في مشاريع صناعية بلا جدوى، بل وتقوم باقتراض أموال وبفوائد كبيرة لأجل ذلك. في الوقت الذي يعاني في هذه البلدان أفرادها من أزمات غذائية، حيث أصبحت هذه الدول من أكثر الدول استيرادا للغذاء (www.ikwanonline.com)، بالرغم من أن غالبية هذه الدول زراعية في المقام الأول، أي أن لها ميزة نسبية في هذا المجال، ولكن نتيجة الإهمال المستمر لهذا القطاع أدى الأمر إلى زيادة الواردات الغذائية، والاهتمام بالصناعة، والتي بدورها تتطلب إمكانات رأسمالية هائلة تفوق قدرة البلدان العربية مما اضطرها إلى اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل هذه المشاريع الصناعية (توسان وداميان، ٢٠٠٥، ٤٧ -٥١).

إن المساحة القابلة للزراعة في هذه الدول لاتتجاوز (١٩٨ مليار هكتار)، وهو مايعادل (١٤%) من المساحة الكلية للعالم العربي، إلاّ أن المزروع فعلاً من هذه المساحة لايتعدى (٧٠ مليون هكتار) بمعنى أن هناك (١٢٨ مليون كتار) غير مستغلة (www.fao.org/docrep/007/ad820a/ad820a03.htm)، بسبب السياسات الاقتصادية وسوء عملية التخطيط، هذا كله أدى إلى زيادة واردات هذه الدول من الغذاء وانخفاض صادراتها والتي هي بالأصل صادرات لمواد أولية خام وبأسعار منخفضة جداً، فضلاً عن العديد من العراقيل التي وضعت أمام هذه الصادرات من قبل الدول المتقدمة (نعوش،٢٠٠٢، ٥ -٨). لذا أصبحت هذه الصادرات لاتسد جزءاً بسيطاً من هذه الديون المتراكمة على عاتقها، لذا بات على البلدان المدينة تحسين إنتاجها الزراعي للحد من الواردات الغذائية، والتي تؤثر على موازين مدفوعاتها، ومن دون ذلك سيزداد عبء

المديونية، وذلك بحكم التنظيم الجديد للتجارة العالمية، حيث أن القوانين في هذا التنظيم تلغي الدعم الممنوح للمنتجين والمصدرين الزراعيين، وبالتالي زيادة أسعار السلع الزراعية نتيجة زيادة كلفة الإنتاج (FAO, 2005, 1-8)، وبما أن الدول العربية هي من أكثر الدول استيرادا للسلع الزراعية، فعليه مثل هذه القوانين والتنظيمات الجديدة سوف تظهر آثاراً سلبية على موازين مدفوعاتها وعلى مستوى معيشة مواطنيها، حيث سترتفع أسعار الحبوب واللحوم والألبان والسكر والزيوت (**النجار**، ٢٠٠٧، ١ -٢). إن هذه الدول تستطيع أن تنسق فيما بينها للنهوض بواقع القطاع الزراعي، فهناك العديد من الدول العربية لديها أيدي عاملة وهناك دول غنية برأس المال (الدول النفطية)، فإذا ماتم التنسيق بين هاتين المجموعتين فإن العجز في الميزان الزراعي سيهبط، وتكف الدول عن الاقتراض لسد هذا العجز أو لشراء المواد الزراعية، وعليه فإن الدول العربية لو حققت الاكتفاء الذاتي الغذائي، وعالجت الفجوة الغذائية فسوف يقتصد العالم العربي ماقيمته (١٩ مليار دولار) سنوياً يخصص منها (١٢ مليار دولا لخدمة الدين العام)، من دون الحاجة إلى إعادة جدولتها (نعوش، ٢٠٠٣، ٥ -٧).

إن إهمال الدول العربية للقطاع الزراعي وتنميته قاد إلى تدنية الإنتاجية الزراعية، وانخفاض الصادرات الزراعية، وهذا بدوره أدى إلى عجز في الميزان التجاري واختناقات في الموارد الخام الزراعية اللازمة للصناعات المحلية، وتفاقم مشكلة الغذاء، إن هذه الأمور ستؤدي إلى هبوط نسب الاكتفاء الذاتي وظهور مشكلة الأمن الغذائي (جنوحات، ٢٠٠٦، ٤٤).

كما أن الوطن العربي يعاني من تخلف تكنولوجي زراعي، وهذا يؤدي دوراً أساسياً في انخفاض معدلات الإنتاجية والإنتاج (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣، ٣٣ -٣٦). فضلاً عن العديد من العوامل التي تسهم في خفض الإنتاجية الزراعية مثل ضعف الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي (النجفي، ٢٠٠٥، ١ -٥)، وانخفاض مستوى البحث العلمي الزراعي، وتخلف وسائل الإنتاج، وسوء طرائق الإنتاج في معظم الدول العربية الزراعية، لذا فأن الوطن العربي يعاني من عجز في معظم سلع الغذاء.

## الآثار المختلفة للمديونية العربية الخارجية

### الآثار السياسية

في مقدمة الآثار السياسية للمديونية الخارجية هي زيادة التدخل الأجنبي وهيمنته على شؤون البلدان العربية، وهذا يعني تأثر صناعة القرار السياسي، وتعرضه إلى العديد من الضغوط الخارجية، وفي ظل العالم الذي يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية، ومع تنامي ظاهرة العولمة، وبكافة أوجهها ولاسيما الوجه المالي، فإنه من المتوقع استغلال هذه الأمور من قبل أصحاب الأموال الدائنة والتأثير على سيادة الدول والتأثير على قراراتها السياسية في المنطقة العربية (الأطرش، ٢٠٠٠، ٤١٤).

### الآثار الاقتصادية

إن أهم الأمور المشتركة في الدول النامية وبضمنها الدول العربية هو التخلف الاقتصادي، وإن كانت حدته وسماته تختلف من دولة إلى أخرى، وإن من أهم سمات الاقتصادات المتخلفة هي انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وتدني مستويات المعيشة، ومستوى البنى التحتية في معظم القطاعات، وانخفاض القوة الشرائية، وضعف

حوافز الاستثمار، وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي، فضلاً عن التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة.

وقد زادت التبعية من مشاكل المديونية الخارجية، وأثرت وبشكل كبير على حوافز الاستثمارات، لاسيما وأن السبب الأساس في الاستدانة كان تمويل الاستثمارات في القطاعات المختلفة، إلاّ أن التجربة أثبتت عدم صحة هذا الإدعاء، إذ أن الاستثمارات انخفضت في الدول المدينة (جنوحات، ٢٠٠٦، ٨٦).

فضلاً عن أن الاستثمارات الأجنبية والناجمة عن التبعية الاقتصادية، ترتكز على قطاعات تستفيد منها الشركات الأجنبية المستثمرة في المقام الأول، ولاتهتم بمتطلبات الدول النامية. ومن آثار القروض أيضاً الآثار على الخطط الإنمائية، حيث أن هذه الخطط التي كانت سبباً من أسباب الاستدانة، لم تأت ثمارها كما كان متوقعاً، بل أن مشكلة المديونية تفاقمت وزاد معها التخلف في أغلب القطاعات الحيوية (الفايدي، ٢٠٠٥،١٠ - ١١)، فضلاً عن الآثار السلبية على الادخارات المحلية (الفجوة الداخلية)، وعلى الطاقة الاستيرادية ومعدلات التضخم (ولد سيد محمد، ٢٠٠٥، ٦ -٨)، وآثارها السلبية على موازين المدفوعات واستنزاف الاحتياطات الدولية للدول العربية.

**الآثار الاجتماعية**

لم تقتصر الآثار السلبية للمديونية العربية الخارجية على الآثار الاقتصادية والسياسية، وإنما تعدت ذلك إلى نظيرتها الاجتماعية، فمن المعروف أن الدول العربية كانت تتبنى فلسفة اقتصادية تقوم بالأساس على تدخل الدولة في معظم الانشطة الاقتصادية والقطاعات الحيوية، إلاّ أننا نجدها تتحول جذرياً بسبب مشاكلها المالية الكبيرة إلى إتباع أنظمة وسياسات غير التي كانت عليه، وذلك تبعاً للشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي تطبقها (جنوحات، ٢٠٠٦، ١٢٣)، وهي بذلك تتنازل عن جزء كبير من مهمتها الاجتماعية والمتمثلة أساساً في حماية أصحاب الدخول المحدودة (ولد سيد محمد، ٢٠٠٥، ٢ -١٠)، وعليه فإننا نستطيع أن نبرز أهم الآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية وهي زيادة نسب البطالة نتيجة التغيرات الهيكلية وسياسات التثبيت، وتفاقم حدة الفقر، وحدوث المزيد من الاختلالات في توزيع الدخل وازدياد الفارق مابين طبقات المجتمع العربي (العثيم، ٢٠٠٥، ٢ -٣).

**الدول العربية وكيفية تخفيض المديونية الخارجية**

عندما سلكت الدول العربية طريق الاستدانة، كان السبب في ذلك حاجتها الماسة إلى الأموال بغية استخدامها في مجالات عديدة في مقدمتها التنمية الاقتصادية، وذلك وفقاً لمتطلبات العمليات التنموية، والنهوض بواقع إقتصاداتها، ورفع المستوى المعاشي لأفرادها، إلاّ أن هذه الدول أصبحت أكثر فقراً، وذلك بسبب عبء ديونها، وزيادتها بصورة كبيرة، أصبح معها من الصعب سداد هذه الديون وفوائدها في المواعيد المحددة (نعوش، ٢٠٠٢، ١ -٢).

إن مشكلة الديون الخارجية للدول العربية هي مشكلة عربية عامة في المقام الأول، وذلك لارتباطها بالمصالح العربية، وعليه فإن حل مثل هذه المشكلة يجب أن يكون حلاً مشتركاً للدول العربية المدينة، أي يجب أن تكون هناك رؤية عربية موحدة على الأقل

بالنسبة للدول المذكورة، وهذا ماسيجنب الدول المذكورة الضغوط الخارجية والداخلية، بسبب العجز في موازين مدفوعاتها والنمو الشديد في مديونتها الخارجية (عبود، ٢٠٠٩، ٢ -٣)، (جنوحات، ٢٠٠٦، ١٥٢)، ولو ألقينا نظرة سريعة على الديون الخارجية العربية للاحظنا تطوراً كبيراً في هذه الديون، فلقد شهد حجم المديونية تطوراً ملحوظاً عندما بدأت البلدان العربية برسم برامجها التنموية من خلال الاقتراض الخارجي، واستجابة منها لنظريات التنمية التي سادت العالم في عقدي الستينات والسبعينات.

إن حجم الديون العربية كان لايتجاوز (٤,٦ مليار دولار) في بداية السبعينات (الحمداني، ٢٠٠٥، ١ -٢)، إلاّ أنها ارتفعت وبصورة كبيرة في مطلع الألفية الجديدة، إذ وصل في بدايتها إلى (١٢٨,٧ مليار دولار) وارتفع هذا الرقم مجدداً ليصل إلى (١٤٧,٧ مليار دولار) نهاية عام ٢٠٠٣، ثم (١٤٧,٨ مليار دولار) في نهاية عام ٢٠٠٤، (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٥، ٣٥٠)، إلاّ أن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧ أشار إلى أن المديونية العربية الخارجية قد انخفضت لتصل إلى (١٣٥,٩ مليار دولار) في نهاية سنة ٢٠٠٦، وذلك للعديد من الأسباب كان أهمها ارتفاع أسعار النفط لسنة ٢٠٠٦، وبالتالي زيادة عوائد الدول النفطية، والعديد من الدول ذات المديونية العالية خفضت من دينها العام، إما باتفاقها مع نادي باريس*، وبالتالي إعادة جدولة ديونها (أخبار العالم الشاملة، ٢٠٠٩، ١ -٣)، أو ارتفاع أسعار الصرف لمعظم العملات الرئيسة مقابل الدولار، فضلاً عن حصول بعض الدول المدينة على إعفاء جزء كبير من مديونيتها الخارجية المستحقة (www.bernama.com)، إلاّ أن هذا الانخفاض الذي حصل لم يصل إلى المستوى المرغوب، لضخامة الديون الخارجية العربية، مما يتطلب إيجاد السبل التي تخلص الدول العربية من هذا الواقع الذي تعيش فيه تحت ثقل المديونية الخارجية، لذا وجب على هذه الدول إعادة جدولة ديونها، لأن هذا الأمر سيؤدي إلى تحقيق قدر من الفوائد للدول الدائنة والمدينة، وستضمن للدائن الحصول على أمواله في يوم ما، وفي الوقت نفسه تعطي المدين فترة تأجيل تتيح له إعادة ترتيب أوضاعه الاقتصادية والتجارية (نعوش، ٢٠٠٢،ج ٢ -٢، ١).

ولكن على الرغم من ذلك فإن هذه العملية لاتخلو من شروط قاسية مؤثرة اقتصادياً واجتماعياً على هذه الدول، وعليه فإن إعادة الجدولة تسمح بإعادة ترشيد آجال تسديد الديون، إذا كان سبب الأزمة آجال الدفع، أما إذا كانت الأسباب داخلية طويلة الأجل، فإن الإصلاح الاقتصادي في هذه الحالة سيكون أكثر فاعلية من الجدولة (العباس، ٢٠٠٤، ٤)، لكن من الأفضل أن تطبق إعادة الجدولة مع برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي للنهوض بواقع إقتصاداتها التي تعيش تحت وطأة الدين العام الخارجي، وهذا يتطلب أن تكون هناك إدارة جيدة ورشيدة لهذه الديون المرتفعة، وذلك بهدف الإبقاء عليها في حدود قابلة للخدمة، وبالتالي تفادي حدوث أزمة مديونية، حيث قامت العديد من الدول بالتخلي عن إعادة الجدولة واعتمدت على إدارة نشطة لمديونيتها عن طريق بدائل أخرى مثل تحويل هذه الديون إلى استثمارات وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واعتماد سياسات إصلاح اقتصادي وتحرير الاقتصاد، وتحرير التجارة الخارجية، كما قامت العديد

* مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تسعى لإيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها.

من الدول بتسيير ديونها أي تحويلها إلى أشخاص أو مؤسسات غالباً ما تكون منتمية إلى البلد الذي قام بتسيير الديون (جنوحات، ٢٠٠٦، ١٨٤).

**القياس الاقتصادي لأثر المديونية في الأهمية النسبية للناتج الزراعي**

يشير الأنموذج القياسي إلى تقدير نمط العلاقة بين المتغيرات المستقلة وطبيعتها، ويعكس توليفة من البناء النظري الاقتصادي في إطار الاقتصاد الرياضي والإحصائي، حيث يتم استخدام هذه الأدوات لتحليل الظواهر الاقتصادية، عن طريق القياس الكمي لها والتنبؤ بها، واختبار فرضياتها (كوستيانيس،١٩٩١، ١١). ويتكون الأنموذج الاقتصادي وفقاً لعدد من المراحل في مقدمتها التوصيف، والتقدير، والاختبار، والتطبيق، ثم التنبؤ، وقد تم الاعتماد على العلاقة القياسية الآتية:

$$Y=\& + b1X1+B2X2+B3X3+\ldots\ldots\ldots BnXn$$

حيث أن (Y) المتغير المستجيب ويشير إلى الأهمية النسبية للناتج الزراعي (الناتج الزراعي/الناتج المحلي الإجمالي)، أما المتغيرات المستقلة فهي وكما يأتي:

$X_1$= نسبة القروض إلى الناتج الزراعي

$X_2$= نسبة القروض إلى الصادرات الزراعية

$X_3$= نسبة خدمة القروض إلى الناتج الزراعي

وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (Statistica) وأمكن معه الحصول على قيم (Beta) والتي تفسر الأهمية النسبية لمساهمة المتغير المستقل في التأثير على التابع، ولبيان أفضل تمثيل للمعادلات التي سيتم الحصول عليها وفقاً لاختبارات المعنوية (t-Test) (روجروميلر، ١٩٩٢، ٣)، فضلاً عن اختبارات ($R^2$) و(F)، وقد تم اختيار مجموعة من البلدان العربية ذات المديونية العالية والمديونية المتوسطة والمنخفضة، وهي كل من (مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، اليمن)، وقد اعتمد البحث بيانات سلسلة زمنية (١٩٩٥ -٢٠٠٧)، لكل دولة من الدول المذكورة.

**أولاً - مصر**

يبين التحليل الإحصائي والقياسي مدى تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ولقد تم استخدام العديد من الصيغ للمعادلة المذكورة آنفاً، ولقد اختيرت الصيغة اللوغارتمية، لأنها أعطت أفضل توفيق للبيانات المتاحة، وبعد الاختبار تم إخضاع الأنموذج لعملية الاسقاطات المتتالية (Stepwise)*.

$$Y=2.789 - 0.223 \log X2$$

B= -0.90

T= 8.2 -7.24

$R^2$=82.6 % $R^2$= 81.0 % F=52.4 D-W=1.80

Y= الأهمية النسبية للناتج الزراعي

---

* $Y=2.527 - 0.0712 \log X1 - 0.019 \log X2 - 0.047 \log X3$

T= 7.22 0.85 -4.20 -0.82

$R^2$ = 89% $R^2$ = 78% F= 15 D-W 1.87

$X_2$= نسبة القروض إلى الصادرات الزراعية

حيث أن (Y) تمثل الأهمية النسبية للناتج الزراعي، وإن المتغير المعنوي الوحيد الذي ظهر في المعادلة هو ($X_2$)، ويمثل نسبة القروض على الصادرات، وذلك بحسب قيمة اختبار (t) الذي أثبت معنويته بنحو ( -٧,٢٤)، ونلاحظ أن الاشارة كانت سالبة، دلالة على أن زيادة القروض أو المديونية الخارجية لمصر، لم ينتفع بها القطاع الزراعي المصري، وانما ذهبت هذه الأموال إلى قنوات أخرى في الهيكل الاقتصادي للدولة مثل الصناعة، الخدمات...وغيرها، وعليه فهي لم تذهب إلاّ بصورة قليلة لهذا القطاع، وبالتالي فإن ذلك لم يؤثر في الصادرات الزراعية إلاّ بنسبة قليلة، ولقد قدرت مرونة هذا المتغير المعنوي بنحو (٠,٠٢٢%) أي أن زيادة نسبة القروض على الصادرات الزراعية بنسبة (١%) سيؤدي إلى انخفاض الأهمية النسبية للناتج الزراعي بمقدار المرونة المذكورة آنفاً، ذلك لأن القروض هي إجمالية، ومن ثم تؤكد هذه النتيجة عدم وصول أو قلة وصول أموال القروض إلى القطاع الزراعي وتمويل أنشطته مثل التصدير. وتشير قيمة (Beta) إلى أن (٠,٩٠ -) قيمة التأثير في المتغير المعتمد، والتي تعود إلى نسبة القروض إلى الصادرات الزراعية، ونلاحظ أن الأنموذج يفسر مانسبته (٨٢,٦%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، وذلك بحسب قيمة معامل التحديد ($R^2$)، وتشير الاختبارات القياسية إلى أنه ليس هناك ارتباط خطي أو أية ظواهر تقود إلى تشوهات في الأنموذج. وإن الذي أكد معنوية الأنموذج هو قيمة اختبار (F) والذي بلغ (٥٢,٤).

**ثانياً - السودان**

لقد تم استخدام الصيغة اللوغارتمية، لأنها أعطت أفضل توفيق للبيانات المتاحة، وبعد الاختبار تم اخضاع الأنموذج لعملية الإسقاطات المتتالية (Stepwise)*، وتم الحصول على المعادلة الآتية:

$$Y=2.169 + 0.233\log X_1 - 0.108\log X_2$$

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| B= | 1.03 | -0.29 | | |
| T= | 5.5 | - 1.87 | | |
| $R^2$ =82.3% | $R^2$ =76.4 | F=13 | D-W= 1.85 | |

Y= الأهمية النسبية للناتج الزراعي

$X_1$= نسبة القروض على الناتج الزراعي

$X_2$= نسبة القروض إلى الصادرات الزراعية

من المعادلة أعلاه نلاحظ أن الأنموذج يفسر مانسبته (٨٢,٣%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، وذلك بحسب قيمة (**$R^2$**)، ومن قيم اختبار (t) نلاحظ أن هناك متغيريين تأكدت معنويتهما وهما كل من (نسبة القروض على الناتج الزراعي، ونسبة القروض على الصادرات الزراعية)، حيث كانت قيم اختبار (t) وعلى التوالي (٥,٥) و( -١,٨٧)، ولقد تم تأكيد معنوية الأنموذج باختبار (F) حيث كانت قيمته (١٣) وهذا تأكيد على صحة اختيار المتغيرات، واذا أخذنا المتغير الاول والذي هو ($X_1$) وهو

---

* $Y= 2.41+ 0.232\log X1 - 0.003\log X3 - 0.101\log X2$

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| T= | 7.22 | 5.5 | -1.20 | -1.88 |
| $R^2$ = 82% | $R^2$ = 76% | F= 15 | D-W 1.80 | |

نسبة القروض على الناتج الزراعي، نرى بأن إشارة هذا المتغير المعنوياً كانت موجبة دلالة على أن القطاع الزراعي غير مفصول عن باقي قطاعات الدولة، لذا فإن زيادة المديونية الخارجية للسودان ستؤدي إلى تحويل نسبة من هذه الأموال إلى القطاع الزراعي بالرغم من صغر النسبة المحوّلة، وإن زيادة هذه النسبة بمقدار (١%) ستؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية للناتج الزراعي بنسبة (٠,٢٣%)، أما المتغير المعنوي الثاني ($X_2$) وهونسبة القروض على الصادرات الزراعية، فنلاحظ أن إشارته كانت سالبة، وهذا يدل على أن نسبة الأموال المحوّلة إلى القطاع الزراعي من أموال المديونية الخارجية هي نسبة قليلة جداً، فبالتالي لاتستطيع تمويل المشاريع الزراعية الكبيرة والمحاصيل الزراعية المعدة للتصدير، وخاصة في ضوء شروط التبادل التجاري غير العادل بالنسبة للدول النامية والتي من ضمنها الدول العربية. ونلاحظ أن قيمة B للمتغيريين المعنويين وعلى التوالي كانت (١,٠٣) و (-٠,٢٩) دلالة على أن المتغيرات المعنوية تؤثر بالنسبة المذكورة على المتغير المستجيب.

**ثالثاً - تونس**

لقد تم استخدام الصيغة اللوغارتمية، لأنها أعطت أفضل توفيق للبيانات المتاحة، وبعد الاختبار تم اخضاع الأنموذج لعملية الاسقاطات المتتالية (Stepwise)*، وتم الحصول على المعادلة الآتية:

$$Y= 7.113 - 0.65\log X_1$$
$$T= \quad 5.6 \quad -2.66$$
$$B= \quad -0.62$$
$$R^2 = 69.4\% \quad R^2 = 63.3\% \quad F= 11.3 \quad D\text{-}W = 1.80$$

Y= الأهمية النسبية للناتج الزراعي

$X_1$= نسبة القروض على الناتج الزراعي

نلاحظ من المعادلة أعلاه أن المتغير المعنوي الوحيد الذي ظهر في المعادلة هو نسبة القروض إلى الناتج الزراعي، حيث تبين ذلك من قيمة اختبار (t) والذي قدر بـ (٢,٦٦)، إلاّ أن الإشارة كانت سالبة دلالة على أن زيادة المديونية لاتؤثر في القطاع الزراعي بالصورة المطلوبة أو المباشرة أي أن زيادة نسبة القروض إلى الناتج الزراعي بمقدار (١%) يؤدي إلى انخفاض الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي بنسبة (٠,٦٥%)، وهي نسبة ضئيلة، إلاّ أنها تدل على أن أموال المديونية الخارجية تستثمر في مجالات عدا الزراعة والمبالغ التي تحول إلى الزراعة تكاد لاتذكر، إضافة إلى سوء إستغلالها، ونلاحظ أن الأنموذج يفسر مانسبته (٦٩,٤%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، ونلاحظ أن قيمة (Beta) كانت (٠,٦٢) وهي قيمة تأثير المتغير المعنوي في المتغير المعتمد.

---

* $Y= 7.16 - 0.665\log X1 - 0.0009\log X2 - 0.135\log X3$
$T= \ 7.0. \quad -0.63 \quad -0.22 \quad -0.33$
$R^2 = 69.6\% \quad R^2 = 59.4\% \quad F= 6.8 \quad D\text{-}W = 1.75$

**رابعاً - الجزائر**

بعد العديد من الاختبار تم اختيار المعادلة اللوغارتمية، وتم بعد ذلك إخضاع الأنموذج لعملية الاسقاطات المتتالية (Stepwise)*، وتم الحصول على المعادلة الآتية :

$$Y= 2.025 + 0.089\log X_2$$
$$T= \quad 5.6 \qquad 4.80$$
$$B= \qquad\qquad 0.52$$
$$R^2 = 67.67\% \quad R^2 = 64.73\% \quad F= 8.2 \quad D\text{-}W = 2.00$$

Y= الأهمية النسبية للناتج الزراعي

$X_2$= نسبة القروض إلى الصادرات الزراعية

نلاحظ من المعادلة أعلاه أن الأنموذج يفسر مانسبته (٦٧,٦٧%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، ونلاحظ أنه وبحسب اختبار (t) هناك متغير معنوي وحيد في الأنموذج، وهو نسبة القروض على الصادرات الزراعية، حيث كانت قيمتها (٤,٨٠)، وكانت قيمة (Beta) للمتغير نفسه (٠,٥٢) أي إنها بهذه النسبة تؤثر في المتغير التابع، ونلاحظ أن قيمة مرونة المتغير المستقل المعنوي في هذه المعادلة كان (٠,٠٨٩)، أي أنه بزيادة المتغير المعنوي بنسبة (١%)، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة المتغير التابع والذي هو الأهمية النسبية للناتج الزراعي بمقدار المرونة المذكورة، وهذا يدل على أن هناك نسباً محولة من أموال المديونية الخارجية للجزائر إلى قطاع الزراعة، وبالتالي تمويل النشاط التصديري لهذا القطاع وخاصة أن الجزائر تقوم بتصدير الفواكه إلى الاتحاد الأوربي، وأن الذي يؤكد معنوية الأنموذج هو قيمة (F) والتي كانت (٨,٢)، كما إن قيمة اختبار (D-W) دلت على عدم وجود مشاكل ارتباط خطي في الأنموذج.

**خامساً - سوريا**

لقد تم استخدام العديد من الصيغ للمعادلة، ولقد اختيرت الصيغة اللوغارتمية، لأنها أعطت أفضل توفيق للبيانات المتاحة، وبعد الاختبار تم إخضاع الأنموذج لعملية الاسقاطات المتتالية (Stepwise)** وتم الحصول على المعادلة الآتية:

$$Y=3.811 - 0.139\log X1 - 0.026\log X2$$
$$B= \qquad -0.35 \qquad\qquad -0.65$$
$$T= \qquad -1.69 \qquad\qquad - 3.10$$
$$R^2 = 55.9\% \quad R^2 = 47.1\% \quad F= 6.3 \quad D\text{-}W = 1.95$$

Y= الأهمية النسبية للناتج الزراعي

$X_1$= نسبة القروض على الناتج الزراعي

---

* $Y= 1.74 +0.086\log X1 + 0.052\log X2 - 0.035\log X3$
$T= 8.0. \qquad 0.68 \qquad 1.50 \qquad -0.26$
$R^2 = 73.3\% \quad R^2 = 64.5\% \quad F= 8.27 \quad D\text{-}W = 2.14$

** $Y= 4.16 - 0.099\log X1 - 0.023\log X2 - 0.060\log X3$
$T= 7.18 \qquad -1.00 \qquad -2.39 \qquad -0.76$
$R^2 = 58.5\% \quad R^2 = 44.80\% \quad F= 4 \quad D\text{-}W = 1.90$

$X_2$= نسبة القروض إلى الصادرات الزراعية

نلاحظ من المعادلة أعلاه أن الأنموذج يفسر مانسبته (٥٥,٩%) بحسب قيمة معامل التحديد ($R^2$)، وأن المتغيرات المعنوية وبحسب قيم اختبار (t) هي كل من نسبة القروض على الناتج الزراعي (-١,٦٩)، ونسبة القروض على الصادرات الزراعية (٣,١٠-)، ونلاحظ أن قيم (Beta) لكل متغير وعلى التوالي كانت (٠,٣٥ -) و(٠,٦٥ -) وتشير إلى تأثر المتغير المعتمد بقدر النسب المذكورة من قبل المتغيرات المستقلة.

وعند ملاحظة المتغير الأول وهو نسبة القروض على الناتج الزراعي، نجد أن زيادته بمقدار (١%) سيؤدي إلى انخفاض الأهمية النسبية للناتج الزراعي، دلالة على أن هذه الأموال لم تذهب مباشرة إلى القطاع الزراعي، وأن الأموال التي تصل إلى هذا القطاع لم تستغل استغلالاً أمثل، وبالتالي أثر سلباً في أداء هذا القطاع، أما المتغير الثاني نسبة القروض على الصادرات الزراعية فظهر بإشارة سالبة أيضاً، وهذا مايؤكد الكلام الذي قيل، إذ أن الأموال المحولة إلى القطاع الزراعي من القلة بحيث لا تستطيع تمويل الأنشطة التصديرية في القطاع المعني.

**سادساً - اليمن**

لقد تم استخدام العديد من الصيغ للمعادلة، ولقد اختيرت الصيغة اللوغارتمية، لأنها أعطت أفضل توفيق للبيانات المتاحة، وبعد الاختبار تم اخضاع الأنموذج لعملية الاسقاطات المتتالية (Stepwise)* وتم الحصول على المعادلة الآتية:

$$Y= 2.333 + 0.281\log X2$$
$$T= \quad 19.5 \quad\quad 3.47$$
$$B= \quad\quad\quad 0.72$$
$$R^2 = 52.3\% \quad R^2 = 47.4\% \quad F= 12.07 \quad D\text{-}W = 1.84$$

Y= الأهمية النسبية للناتج الزراعي

$X_2$= نسبة القروض إلى الصادرات الزراعية

من المعادلة أعلاه نلاحظ أن الأنموذج يفسر مانسبته (٥٢,٣%) من التغيرات التي تحصل في المتغير المعتمد وبحسب معامل التحديد ($R^2$)، ونلاحظ أن المتغير المعنوي الوحيد الذي ظهر في الأنموذج هو متغير (نسبة القروض إلى الصادرات الزراعية)، حيث أثبت اختبار (t) معنويته وكانت القيمة (٣,٤٧)، ونلاحظ أن هذا المتغير أثر على المتغير المعتمد بمقدار اختبار (Beta) وكانت قيمته (٠,٧٢)، ونلاحظ أن مرونة المتغير المعنوي كانت (٠,٢٨١) وظهر بإشارة موجبة، وهذا يدل على أن هناك تمويلاً للنشاط التصديري لقطاع الزراعة من أموال المديونية الخارجية، وخاصة أن اليمن تشتهر بتصدير البن، والذي أكد صحة اختيار المتغيرات هو قيمة (F) والتي كانت (١٢,٠٧).

وأخيراً يمكن الاستنتاج أن أحد أهم المتغيرات المؤثرة في قطاع الزراعة في الوطن العربي من ناحية تنميته والرقي به وجعله قطاعاً متقدماً، هو المديونية الخارجية أو مانسميها القروض الخارجية، التي أدت إلى إهمال الدول العربية لأهم قطاع من

---

* $Y= 2.422 + 0.33\log X1 - 0.120\log X2 - 0.200\log X3$
$T= \ 0.99 \quad 0.83 \quad -0.62 \quad -0.78$
$R^2 = 56.5\% \quad R^2 = 42.20\% \quad F= 4 \quad D\text{-}W = 1.70$

قطاعاتها، ألا وهو القطاع الزراعي، إذ أن معظم الأموال المقترضة لم تمـول الأنـشطة الزراعية وإنما مولت أنشطة أخرى في الاقتصاد وهذا ما زاد التخلف في هـذا القطـاع. وان الاختبارات الإحصائية والقياسية اثبتت ذلك وبحسب المتغيرات التي اختيرت والدول المختارة، إذ تأكد لنا أن للمديونية الخارجية أثر ضعيفاً في هذا القطاع من خـلال قيـاس تأثيراته في الأهمية النسبية للناتج الزراعي.

## المراجع

### أولاً - المراجع باللغة العربية


١. بوتلري روجر، والبروي ميلر، ١٩٩٢، القياس الاقتصادي التطبيقي، ترجمة د.اموري هادي وسعيد عيد، جامعة بغداد.
٢. توسان، اريك وميبه، داميان، ٢٠٠٥، خدعة الديون، ترجمة: مختار بن حفصة،دار الطليعة الجديدة، دمشق، سوريا.
٣. الجامعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعيـة فـي الوطن العربي، الخرطوم، ٢٠٠٤.
٤. الجامعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعيـة فـي الوطن العربي، الخرطوم، ٢٠٠٥.
٥. الجامعة العربية، واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧.
٦. الجامعة العربية، واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩.
٧. الجامعة العربية، واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢.
٨. الجامعة العربية، واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤.
٩. الجامعة العربية، واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦.
١٠. الجامعة العربية، واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧.
١١. الجامعة العربية، واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨.
١٢. الحمداني، عودت ناجي، ٢٠٠٥، المديونية العربية للبلدان النامية وأثرها على اقتـصاديات البلدان المدينة، الحوار المتمدن، العدد ١٢٣٣.
١٣. طاحون، عماد، ٢٠٠٣، أزمة تزداد - الديون العربية الخارجيـة، الجزيـرة نـت، تحليـل اقتصادي.
١٤. عباس، اشواق، ٢٠٠٩/خدمة الديون بين الاندماج والخصوصية،ج١ وج٢ وج٣، الحـوار المتمدن، العدد ١٢٠٣.
١٥. العباس، بلقاسم، ٢٠٠٤، ادارة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
١٦. عبود، نعوم ابراهيم، ٢٠٠٩، الديون العربية، الحوار المتمدن، العدد١٢٢٢.
١٧. العثيم، احمد، ٢٠٠٥، أزمة الديون في العالم العربي - الاسباب والابعاد، صـحيفة الحيـاة، صحيفة الكترونية.
١٨. الفايدي، ٢٠٠٥، أثر الديون الخارجية على الدول النامية، اسلام اون لاين.
١٩. المصطفى، سيد محمد، ٢٠٠٣، الاثار السياسية والاقتصادية للديون العربية، الجزيرة نـت، تحليل اقتصادي.
٢٠. النجار، احمد السيد، ٢٠٠٦، الفجوة الغذائية العربية بين ضـعف الارادة وغيـاب التكامـل وامكانية المواجهة، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة.
٢١. النجفي، سالم توفيق، ٢٠٠٥، اشكالية الاستثمار الزراعـي الأجنبـي المباشـر (مقاربـات اقتصادية)، موصل.

٢٢.نعوش، صباح، ٢٠٠٢، اعادة جدولة الديون الخارجية للدول الفقيرة، الجزيرة نت، تحليل اقتصادي.
٢٣.نعوش، صباح، ٢٠٠٣، افاق المستقبل العربي، الجزيرة نت، تحليل اقتصادي.
٢٤.نعوش، صباح، ٢٠٠٢، جدولة الديون الخارجية، الجزيرة نت، تحليل اقتصادي.
٢٥.ولد عبدالدائم، محمد، ٢٠٠٠، اسباب الديون، الجزيرة نت، تحليل اقتصادي.

**ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية**

1.Ann,Koutsoyiannis,1991,theory of Econometrics, seconed edition,the Macmillan press ttd,london.

**ثالثاً - الانترنت**

١. www.Ikhwaonline.com
٢. www.aljazzera.net
٣. www.news-all.com
٤. www.bernama.com